مع انه فرض قديم وعلى تقدير عدم دخوله فيما يلزم الوجود بلا
ايجاد فى ذلك الوقت فيه نظر اذ يجوز ان يتعلق الايجاد الازلى
بالوجود فى ذلك الوقت كما لتكوين الازلى ولا يبعد ان يقال يجوز ان يترتب
كل من ذلك الوقت والوجود فيه على الجملة ويجوز ان يترتب ذلك
الوقت على جملة والوجود فيه على جملة اخرى تقارنها فتدبر **قول**
المحشى ان يكون قديما بجميع اجزائه الظاهر ان يقول ان تكون قديمة
بجميع اجزائها اللهم الا ان يقال ان تذكير الضمير مطلقا باعتبار كون
جملة ما يتوقف بمجموع ما يتوقف **قول** المحشى لم يكن ايجاد اذ لو كان
قبل وقت الحدوث يلزم اما الوجود قبل وقت الحدوث او تخلف
الوجود عن الايجاد وهذا يستلزم تخلف المعلول عن علته التامة
وكلاهما محال فكون الايجاد قبل وقت الحدوث محال ايضا **قول**
المحشى وبعده لم يتحقق شئ آخر اذ لو تحقق ذلك الشئ بعده
يلزم حدوث المعلول فى وقت من غير تحقق علته التامة فيه وهو
محال فكذا الملزوم فثبت انه لم يتحقق ذلك الشئ بعده و
اذا ثبت ان الايجاد لم يكن قبل الوقت وان ذلك الشئ لم يتحقق
بعده فيلزم الوجود بلا ايجاد على تقدير عدم كون وقت الحدوث من
جملة تلك الجملة ويلزم منه على هذا التقدير كون حدوث زيد فى ذلك
الوقت رجحانا من غير مرجح **قول** المحشى وبهذا يندفع اه لانا لا نسلم
لهذا الترديد ولا يضره ولا مما ذكر فى الشقين مع ان الارادة غير
كافية فى وجود المعلول وتعلقها من جملة الاحوال **قول** المحشى الاخصر
اه وجوابه ان قصد الشارح الى بيان ما هو دقيق واخفى ويرد
المنع على الملازمة اذ يجوز ان يكون وجود الممكن فى الازل محالا لأ
وانما الممكن وجوده فيما لا يزال فان قيل انه لما فرض تحقق جميع
ما لا بد منه فى وجود الممكن فى الازل تكون غير ممكن فى الازل خلاف
المفروض لان الامكان مما لا بد منه فى وجوده قلنا ان امكان المعلول

معتبر

معتبر فى جانبه لا فى جانب علته التامة لانا اذا وجدنا ممكنا
طلبنا علة ويؤيده تقسيمهم العلة التامة الى المركبة والبسيطة
اذ لو اعتبر فى جانب العلة بنحصر العلة التامة فى المركبة
اللهم الآن يقال ان الامكان كالمادة والصورة معتبر
فى جانب العلة باعتبار وفى جانب المعلول باعتبار آخر
والملازمة مبنية على عدم العلة التامة البسيطة كما ذهب
اليه كثير من المحققين **قول** المحشى بل الاظهر اه قد عرفت
ما يصلح ان يكون جوابا عنه فيما ذكرنا على انه يمكن ان يقال
ان قصد الشارح بذلك الى ان الاقسام ههنا اربعة على
تقدير ان لا يدخل فى تلك الجملة امور لا موجودة ولا معدومة
الآ انه ذكر القسم الاول هو كون الجملة موجودة محضة
قديمة على وجه مخصوص لكنه خفى تظهر عند التأمل
قول المحشى ضرورة استحالة التسلسل فى طرف المبداء
الضرورة ههنا جبرية القضية لا بمعنى البداهة لان تلك
الاستحالة مما يبرهن عليه وهذه ليست بكافية فى اسناد
تلك الموجودات الى الواجب بل لا بد من ضم استحالة الدور
وعدم كفاية الاولوية الذاتية فى وجود الممكن اليهما ولا بد ايضا
من ختم انه لا يجوز كون الامور العدمية او الماهية من حيث هى
هى شرطا لاقتضاء ذات الممكن وجوده الى تلك الاستحالة
حتى يثبت استناد تلك الموجودات الى الواجب فالاولى ان يذكر
المجموع ويترك احالة الى محلها اللهم الآن يعتبر تقدير قيد مثلا فى الكلام
فيكون المجموع مذكورا فيه تقديرا **قول** المحشى فح ان لم يكن بعض
تلك الموجودات معدوما اه وذلك بان يكون كل منها قديما وهو
بان يكون استناد كل منها الى الواجب بطريق الايجاب **قول** المحشى
لزم قدم زيد الحادث بالزمان فيه ما تقدم فتذكر وقولا بالزمان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)